

## تقرير

## غياب الرقابة على وسائط النقل.. أزمة دائمة



المطلوب من وزارة النقل التدخل وإيلاء هذا الموضوع الحيوي اهتماما استثنائيا كونه يتعلق في حياة المواطن اليومية حيث لا احد يستطيع عن النقل والايحاء الى الشركة العامة لإدارة النقل الخاص الى وضع اسس جديدة لعملها في موضوع تحديد تعريفة النقل ومحاسبة من يخالفها وتجزئة الخط الواحد الى عدة مراحل من بعض السواك للكسب السريع على حساب المواطن الذي ينتظره ايجار البيت او الشقة في نهاية الشهر فضلا عن متطلبات الحياة المعيشية الاخرى وهو يعتمد على راتب محسود اذا كان لديه راتب أصلا .

يمكن حصرها فقد وصل سعر اجرة الركوب من منطقة مدينة الصدر الى مدينة الكاظمية الى (١٥٠٠)و(١٠٠) منها الى منطقة الباب الشرقي اضافة الى انهم يعمدون الى تجزئة ادارة منطقة بغداد الجديدة ولا يحدها سوى قناة الجيش وحاصل نفسه في مناطق الكرادة والبياع والسيدية والكاظمية وغيرها من مناطق العاصمة ، اما اجور( التاكسي )فهي-تار- كما يقولون فعلى سبيل المثال يطلب اصحاب التاكسيات مبلغا يتراوح بين (٥٠٠٠) الى (٧٠٠٠) دينار عن اجور نقل من ساحة النصر الى تقاطع المسبح ، والامثلة على ارتفاع اجور النقل لا

النقل حتى بين احياء المنطقة الواحدة مثلما حصل في منطقة بغداد الجديدة وحياء المشتل والمعلمين والامين ونواب الضباط الى(٥٠٠) دينار. وهذه الاحياء مرتبطة الجديدة الى جامعة بغداد في الجادرية بالف دينار ايضا وهو خط يستخدمه الطلبة في الغالب ومن بغداد الجديدة الى الزعفرانية (٧٥٠) ديناراً وهي منطقة قريبة ، ومن بغداد الجديدة الى منطقة الكاظمية في الكيا (الف و٥٠٠) دينار، وفي ( الكوستر) الف دينار ومن البياع الى الباب الشرقي الف دينار ومن الدورة الى بغداد الجديدة الف دينار ، ووصل الارتفاع اجور النقل لا

اي شيء باستثناء موظفيها المنتشرين في مرائب النقل وتحولوا الى جياة يأخذون من السيارة المغادرة من المراب مبلغا معيناً/ كراجية/ ولم يتخلوا يوماً بمحاسبة السائق الذي يفرض اجور النقل ويسعر الخط كما يحلو له بالرغم من شكوى المواطنين وتذمرهم امام موظفي الشركة الذين اكتفوا بوضع لوحات تبين اسعار الخطوط التي لم يلتزم بها السواك في مختلف المرائب ببغداد وبعضهم لم يكتفي بزيادة الاجرة وانما اخذ يقسم الخط الواحد الى قسمين او اكثر لمضاعفة الاجرة وهي مخالفة صريحة لتعليمات الشركة ، هذه

بغداد/ كريم الحمداني فيما سبق كانت الشركة العامة دائرية النقل الخاص احد تشكيلات وزارة النقل تنظم عمل سيارات النقل من حيث الخطوط وتعريفه الاجرة ان تنتشر مفارزها في مرائب النقل او في الشوارع وكانت تستوقف السيارات وتسال الركاب عن الاجرة واذا ثبت مخالفة السائق باستحصان اجرة تزيد على ما هو مقرر تطالب من السائق ارجاع الفرق لهؤلاء الركاب وتحرير وصل غرامة فورية ، واذا ما تكررت المخالفة تحجز السيارة . للأسف هذا الاجراء غير موجود الان مع ان الشركة قائمة ولم يلمس المواطن

متعددة منها تحسين شبكة اتصالاتها لكي لا يتحول التعامل معها الى شركة اخرى فقصر الكثير من المستخدمين، وبطيعة الحال عمليا يتركز في جذب اعداد اكثر لا العكس في التقليل منها . هذا جانب اما الجانب الاخر فيعكس على ان الاجور لا بد وان يحدث فيها شيء من التخفيض وبذلك يريح المواطن خدمة اكثر رصانة واسعرا اقل كلفة . دخول شركة الاتصالات هذا المعترك الحيوي لا بد منه. استخدام البدالات الهاتفية الحديثة او ما يطلق عليها ( WIRE LESS) سيعمل على تقليل اسعار الاتصالات وبما يضمن للمواطن خدمة هاتفية مريحة ورخيصة. اما ترك الامور على ما هي عليه من دون خلق نوع من المنافسة او اجراءات رسمية تدفع الى تقديم خدمة بلا منغصات فان هذه الشبكات لا يصعب لها عمل غير ذرية سنوية متعاقدة عليها، لا لتشكل الان نسبة بسيطة من مجموع ارباحها التي تجنيها. والمواطن وحده من يدفع الثمن من بين هذه الاطراف ! لا نعتقد ان الامور ستستقيم دونما تحريك لامور بالمستوى الذي نكرنا، والا فانتا سنستمر بسمع ورؤية ما الفناه . مع وجود هذه الرقابة لشركات النقل، ربما ننظر الى ترويج عكس ما تروجه الشركات فننصح المواطن على العكس ما يذكره الهاتف فنقول له : (لا تعد تعبئة رصيدك رجاء ) .



عبد الزهرة الحمداني

## لا تعد تعبئة رصيدك!

المواطن الذي يتعامل مع شبكات اتصال الهاتف النقال عندما مل سماعه جملا لا تفارق سمعه ليل او نهارا ، ولا يباس ان نجرب قراءتها بالعين بدل سماعها بالان(.... خارج نقاط التغطية) وعنرا (الهاتف المطلوب مغلق) و (اعد المحاولة فيما بعد) او (الهاتف المطلوب خارج نطاق التغطية) (المشرك لايرد) و(اعد تعبئة رصيدك ) (اعتقد كافي لا تلح فلنا هذا ما نسمعه، اما ما نقرأه (الشبكة مشغولة ) و(خطا في الاتصال ) و (الهاتف غير معرف )و(الغن اليوم الذي جعلك تتعامل مع الموبايل).

كل الذي نعرفه ان شركة زين للاتصالات كانت قد ابرمت عقدا تعهدت بموجبه تقديم خدماتها للمواطن لمدة (١٥) عاما. المواطن الى الان لم يحظ بخدمة هاتفية يطمئن لها نتيجة سوء الاتصالات بين الشبكات التي دائما ما تبرز وجود مشوشات تصدر عن امكنة عسكرية وغيرها من اعداء لم تعد مقنعة:

إن اية خدمة تقدم لا بد وان ينص فيها ضمن العقد المبرم على ضمانات يتحملها المتعهد في حالة تلوكتها او عدم تنفيذ بعض من بنودها . السؤال الذي لم يجد له المواطن اجابة هو انه لا يرى اية اجراءات بحق الشركات المتعاقده معها يمكن ان يدفعها الى تقديم خدمة افضل له ، وكأنا الجهات الرسمية اكتفت باستلام مبلغ الضرائب من دون الانتفات الى ما يعاني منه المواطن من انقطاعات في هذه الخدمة التي جعلته يتضايق ويتأفف من دون ان يجد من يتدخل لصالحه . كذلك يتساءل : اين دور شركة الاتصالات الرسمية : وهي الجهة التي يمكن ان تكون فاعلة في هذا المجال الحيوي من خلال دخولها منافسا قويا يمكن ان يحد من غلو شركات الاتصالات في فرض اجور خدمة عالية الثمن. دخول هذه الشركة لا بد له ان يدفع الى الكثير من الامور التي يمكن ان تصب في فائدة المستهلك ومنهان الشركات المتعاقده معها اذا رأت منافسا جيدا فلا بد لها ان تكون جاهدة في سبيل جذب المشترك بوسائل

مع هذه الخدمة غير المرضية لشركات الهاتف النقال، ربما ننصح المواطن على العكس ما يذكره الهاتف فنقول له : (لا تعد تعبئة رصيدك رجاء ) .

متعددة منها تحسين شبكة اتصالاتها لكي لا يتحول التعامل معها الى شركة اخرى فقصر الكثير من المستخدمين، وبطيعة الحال عمليا يتركز في جذب اعداد اكثر لا العكس في التقليل منها . هذا جانب اما الجانب الاخر فيعكس على ان الاجور لا بد وان يحدث فيها شيء من التخفيض وبذلك يريح المواطن خدمة اكثر رصانة واسعرا اقل كلفة . دخول شركة الاتصالات هذا المعترك الحيوي لا بد منه. استخدام البدالات الهاتفية الحديثة او ما يطلق عليها ( WIRE LESS) سيعمل على تقليل اسعار الاتصالات وبما يضمن للمواطن خدمة هاتفية مريحة ورخيصة. اما ترك الامور على ما هي عليه من دون خلق نوع من المنافسة او اجراءات رسمية تدفع الى تقديم خدمة بلا منغصات فان هذه الشبكات لا يصعب لها عمل غير ذرية سنوية متعاقدة عليها، لا لتشكل الان نسبة بسيطة من مجموع ارباحها التي تجنيها. والمواطن وحده من يدفع الثمن من بين هذه الاطراف ! لا نعتقد ان الامور ستستقيم دونما تحريك لامور بالمستوى الذي نكرنا، والا فانتا سنستمر بسمع ورؤية ما الفناه . مع وجود هذه الرقابة لشركات النقل، ربما ننظر الى ترويج عكس ما تروجه الشركات فننصح المواطن على العكس ما يذكره الهاتف فنقول له : (لا تعد تعبئة رصيدك رجاء ) .

## رسالة الحمد

## الى / وزارة التعليم العالي معاناة طلبة الزمالات الدارسين في الهند الطبية

نحن لفيق من طلبة الزمالات الهندية من اساتذة الجامعات العراقية ما زلنا نعاني من المعاناة المحقة الواردة في الكتاب المرقم ٤٦١٠ في ٢٠٠٨/٥/١١ التي حرفت فيها تعليمات دولة رئيس الوزراء في ٢٠٠٨/٤/١٤ وقد اسبغنا خيرا بتعليمات مديرية البعثات لتصحح تلك الاخطاء وتطبيق التعليمات الصادرة بهذا الشأن ورفع الظلم الذي طال طلبة الزمالات الا ان هناك ما يحول دون تنفيذها علما ان الطلبة دخلوا الشهر الخامس ولم يستلموا اي شي وستكون انظارنا متجهة من اجل رفع حالة النذل المادي التي باتت سمة طلبة ابناء الرافدين في الاوساط الاكاديمية الهندية والعربية الموجودة في الهند

حيث حصل عمليا مايلي ١. ككتاب قسم الشؤون المالية المرقم ٢١٥١ في ٢٠٠٩/١/٢٥ والمتضمن قوائم الدعم المالي جاء كالصاعقة على رؤوس الطلبة وفي هذا الكتاب نفذت فيه المعاملة المحقة لمدير البعثات السابق كما جاءت في الكتاب ٤٦١٠ في ٢٠٠٨/٥/١١ حرفيا اما تعليماتكم الاخيرة التي كانت الحل لهم بالمساواة و صرف المخصصات والمبلغ ل رئاسة الوزراء في اجابتمكم على الشكوى السابقة للطلبة وهي الواجب تنفيذها فلا نعلم لماذا لم يتم تنفيذها حتى الان؟ والدليل قاموا باستقطاع نصف راتب طالب الزمالة داخل القطر من الدعم ليصل لبعض الطلبة الى ٢٩٢ دولارا شهريا يليها استقطاع ١٠٠ دولار راتب الجانب الهندي ليستلم من اللحقية الثقافية ١٩٢ دولار شهريا حيث وفق هذه المعاملة كلما يكون لقبك العلمي

وخدمتك اعلى زاد القسط عليك ! فاين المخصصات والمساواة ؟ ٢. ما التفسير القانوني الذي اعتمدهت حسابات الدوائر الثقافية لاستقطاع نصف الراتب داخل العراق من الدعم المالي ل طالب الزمالة كما ورد في قوائم الصرف ؟ هل يجوز الاستقطاع مرتين على راتب طالب الزمالة حيث سبقتم الجامعات واستقطعت نصف الراتب والمخصصات لطالب الزمالة والبعثة بموجب كتاب الوكيل الاقدم ق/٧٢٣٥ في ٢٠٠٨/١٠/١٥ الفقرة ٢ طبقا لقانون الخدمة الجامعية والمرفق طيا ؟ ٣. وردت اسماء ٣٠ طالبا فقط في قوائم الصرف وحرمت هذه المعاملة المحقة ٣٣ طالبا مع عوائلهم في الخارج من استلام دعمهم المالي لعدم وصول كشوف رواتبهم داخل العراق لمسابيات الدوائر الثقافية وعلى ذويهم في كل محافظات العراق من الموصل والبصرة

والرماذي وذي قار والسماعة وصلاح الدين ..عمل كشف شهريا وتسليمه للمالية لاستقطاعه غير القانوني اصلا والا لن يستلم شيئا فهل تغفل هذه المعاملة التي لا يمكن تنفيذها ؟

**نقترح مايلي:-**

- الغاء تطبيق معاملة مديرية البعثات السابق ٤٦١٠ في ٢٠٠٨/٥/١١ غير القابلة للتنفيذ للأسباب اعلاه وتطبيق النص الصريح ( يكون مبلغ الدعم المالي لطالب الزمالة الدراسية بما يساوي راتب طالب البعثة) .
- طالب الزمالة والبعثة متساويان في داخل القطر بموجب كتاب الوكيل الاقدم ق/٧٢٣٥ في ٢٠٠٨/١٠/١٥ الفقرة ٢ طبقا لقانون الخدمة الجامعية (نصف راتب ومخصصات) ولاكمال المساواة القانونية الصحيحة في الخارج يطبق مايلي

أ.الغاء استقطاع نصف راتب داخل العراق من دعم طالب الزمالة ب. صرف (٧٥٠ دولارا للطالب المنزوح) التي تم التأكيد على صرف الامتيازات نفسها لطالب البعثة والزمالة بكتاب دائرة البعثات المرقم (١٧٦٣٨) في ٢٠٠٨/١٢/٣١ والمرفق طيا. ج. صرف مخصصات الكتب والادوات وتأمين صحي وملابس البالغة ٤٩٠٠ دولار سنويا د. استقطاع كل المبلغ الممنوح من الجانب الهندي ١٠٠ دولار. وفي الختام نشكر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الجهود الاستثنائية المبذولة لخدمة مسيرة التعليم العالي في العراق.

**لفيق من طلبة الزمالات عنهم/ عبد الجبار مطير احمد رئيس رابطة الطلبة الدارسين في الهند**

## شكاوى

## وزارة التربية قطعت عنهم مخصصاتهم

تم قطع المخصصات التي كان يتقاضاها المشرفون التربويون والبالغة نسبتها ٢٥٪ من الراتب قبل قرار تخفيض الرواتب في شهر ايلول من عام ٢٠٠٨ مع كونهم يزاوون مهنة الاشراف، التي تعتبر وطيفة اعلى من الوظيفة التي كانوا يشغلونها قبل ترقيتهم لذلك يعتبر قطع المخصصات عنهم مخالفة صريحة لقانون تعديل الرواتب الجديد فقرة ٢٢ منه، واملنا كبير في ان يعاد النظر في هذا الاجراء من اجل معاودة صرفها مستحقها.

مجموعة من المشرفين التربويين

## الرقابة لم تصرف له راتبه

في رسالة الشكوى التي بعث بها المواطن حسين العامري من قضاء الحمودية مجمع بدر السكني يقول فيها: منذ عام ٢٠٠٧ قطع عنى راتب شبكة الحماية الاجتماعية الذي كنت اتقاضاه قبل هذا التاريخ، وعند مراجعتي لادارة الرقابة الاجتماعية لاستفسار اقترحوا علي مراجعة بريد حيفا فلم اعثر على اسمي فيه ومن ثم رجعت مكتب بريد الحمودية لكنهم نفوا علاقتهم برواتب الرقابة الاجتماعية. وذكروا بانهم يوزعون ما يستلمونه من هذه الدائرة وفق الاسماء واسمي ليس من ضمن القائمة علما بانني كنت استلم راتباً مقداره ٢٤٠ الف دينار كل شهرين، والى الان لم استلم اي راتب.

## منطقة جسر ديالى تشكو

نتيجة الحفريات التي تقوم بها الدوائر المعنية في منطقة جسر ديالى، وبالتحديد في الشارع العام الذي يربط بين منطقة سلمان باك ومنطقة الخالصه ازدادت معاناة المواطنين من سكة المنطقة بسبب الحفريات التي تشكلت عائقاً امام اسباسبية السير في الشارع الذي يعد من الشوارع الحيوية. اذ ان الحفريات زحفت على نهر الشارع اضافة الى الحفر العميقة التي اضطرت اصحاب السيارات الوقوف في منتصف الشارع وقطع السير من اجل نقل الركاب، مما جعل المواطنين يعانون من زحمة سير خانقة لذلك يتطلب الاسراع بالتنفيذ او تنظيم العمل بما لا يخل بمرور السيارات .

المواطن جعفر عبد الزراق منطقة/ جسر ديالى

## الكلاب السائبة ثانية

يشكو المواطن ابو منافع من منطقة البتاويين في السعدون المحلة ١٠٣ ان الجهات الصحية التي اخذت على عاتقها معالجة مشكلة قطعان الكلاب السائبة وخاصة في مناطق بغداد الحيوية تستخدم السموم لإبانتها وبعد ان تنفق هذه الحيوانات تترك في امكنتها من دون ان تجد من يرعى بها بعيدا عن المناطق السكنية والمحال التجارية والسواق، لذلك يكون منظرها وروائحها المنبعثة مصدر ازعاج اضافة الى مضارها الصحية. ويضيف :انه لا يستسيغ استخدام السموم في هذه العملية ، بل يجب معالجتها باطلاق النار عليها رحمة بالحيوان الذي يعاني كثيرا قبل ان ينفق.

## والاصحاب البسطات مشاكلهم أيضاً

نحن عدد من اصحاب (البسطات) في منطقة بغداد الجديدة قرب جامع السامرائي خلف الحاجز الكونكريتي ، نحصل على ارباقتنا وارزاق عوائلنا من خلالها بعد ان عزت علينا الوظيفة الحكومية والاملية لتوقف النشاط الخاص منذ مدة طويلة. في هذه الفترة تم ابلاغنا من قبل قوات المفاوير اخلاء امكنتنا وحد لنا يوم ٣/١٠ موعداً اخيراً علما باننا اصحاب عوائل يتوجب علينا اعالتنا وليس لنا سوى هذه الوسيلة للعيش الكريم، لذا نطالب امانة بغداد بوجود توفير الامكنة الامنة لنا ومن ثم العمل على اخلاء بسطاتنا وبكسعه فانتا ستجد انفسنا عددا مضافا الى جيوش العاطلين في العراق!

عنهم جواد كاظم حمدي صاحب مكتبة / بغداد الجديدة



كاريكاتير قاسم حسين